DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1995/17/Add.2
23 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥
٣-٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

استعراض منتصف الفترة لبرنامج تشاد الخامس

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - خلفية استعراض منتصف الفترة للبرنامج الخامس (١٩٩٢-١٩٩٥) وإجراؤه واستنتاجاته	١ - ٤٢	٢
ألف - الحالة الراهنة وملاحظات عامة	١ - ١١	٢
باء - تنفيذ البرنامج والآثار الأولية	١٢ - ١٤	٦
جيم - مجالات التركيز	١٥ - ٣٢	٧
١ - الدعم وإدارة التنمية	١٥ - ٢٤	٧
٢ - تنمية الموارد البشرية	٢٥ - ٢٩	٧
٣ - تنمية الموارد المنتجة والموارد الطبيعية	٣٠-٣٢	١٠
دال - الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف الفترة	٣٣-٤٢	١٣
١ - الاستنتاجات الرئيسية	٣٣ - ٤١	١٣
٢ - التوصيات	٤٢	١٥
ثانيا - آفاق المستقبل والتوجهات	٤٣ - ٤٥	١٦
ألف - التنمية البشرية المستدامة	٤٣ - ٤٥	١٦
باء - اهتمامات التشييد الوطني	٤٦	١٧
جيم - موارد التعاون	٤٧ - ٤٩	١٧
دال - الخدمة العامة والقدرات الوطنية	٥٠ - ٥٢	١٨
المرفق موجز مالي		١٩

160395 210395 95-05403

أولا - خلفيـــة استعراض منتصف الفترة للبرنامج الخامس (١٩٩٢-١٩٩٥) وإجراؤه واستنتاجاته

ألف - الحالة الراهنة وملاحظات عامة

عملية استعراض منتصف الفترة والمشاركة فيها وتوقيتها

١ - في يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أجري في "نوفوتيل التشادية" استعراض منتصف الفترة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشاد للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥. وترأست الاجتماع وزيرة التخطيط والتعاون، واشترك في رئاسته رئيس الشعبة الرابعة للمكتب الاقليمي لافريقيا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك، ومدير البرنامج، والمنسق المقيم للأمم المتحدة في تشاد. وشارك في الاستعراض وزراء المناجم والطاقة، والتربية الوطنية، ومسؤولون وتقنيون من مختلف الإدارات الوزارية، والمسؤولون عن مشاريع البرنامج الانمائي، وممثلو المقرضين الرئيسيين.

٢ - وكانت أهداف الاستعراض كما يلي:

(أ) التحقق مما إذا كان تصميم البرنامج ذا صلة فعلا بالمشاكل الانمائية للبلد، والنظر في ضرورة التوفيق بين البرنامج الحالي والاتجاهات الكبرى التي تم تعيينها في تقرير الفريق الانتقالي ومنها خاصة التنمية البشرية المستدامة وإرساء الديمقراطية، وكذلك إبراز التعديلات اللازمة؛

(ب) التحقق من أن البرنامج موافق لأولويات واستراتيجيات وخطط التنمية التي حددتها الحكومة؛

(ج) تحليل تنفيذ البرنامج وبوجه أخص الطريقة التي تم بها في تشاد استخدام و/أو إعمال وسائل التخطيط الرئيسية، أي النهج البرنامجي، وعملية التحليل والبرمجة الوطنيين للتعاون التقني، وتعبئة الموارد، بما في ذلك عملية اجتماعات المائدة المستديرة والمشاورات القطاعية، والمشاركة في تحمل التكاليف ("تقاسم التكلفة")؛

(د) تقييم الأثر الذي يمكن أن يكون قد ترتب على البرنامج بالنسبة لتنظيم القدرات الوطنية وتعزيزها؛ وقدرة الحكومة في مجالي التفاوض وتعبئة الموارد؛ وتصميم وإدارة المشاريع، ونقل المهارات من خلال التعاون التقني؛

(هـ) صوغ توصيات وتدابير بغية القيام، عند الاقتضاء، بإعادة توجيه البرنامج وتحسين تنفيذه وتعزيز اتساقه مع التدخلات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة والمانحين. وكان من المقرر أن يجرى في إطار الاستعراض النظر بوجه خاص في التدابير الواجب اتخاذها لتعبئة مزيد من الموارد خلال نظام المشاركة في تحمل التكاليف ("تقاسم التكلفة").

٣ - أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الشكر للسلطات التشادية على تنظيم الاستعراض والتعاون الوثيق مع مكتب البرنامج الانمائي طوال عملية استعراض البرنامج التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بأعمال الخبراء الاستشاريين المستقلين. وتم التذكير بأهداف استعراض منتصف الفترة ومنهجيته والجوانب البارزة لتنفيذ البرنامج، ولا سيما:

'١' على الصعيد الدولي، أدت صعوبات تعبئة الموارد البرنامج الانمائي الى خفض جميع أرقام التخطيط الارشادية الوطنية بنسبة ٣٠ في المائة. وترتب على هذا الخفض للموارد (١٣,٨ مليون دولار) مضافة إليها قروض الدورة الرابعة (١٠ ملايين دولار) عجز تجاوز ٧,٥ ملايين دولار. وقد سمحت الجهود المبذولة في توخي النهج البرنامجي واستعراض المشاريع بخفض هذا العجز إلى مليونين من الدولارات.

'٢' على الصعيد الداخلي، لم يسمح سياق الانتقال السياسي وصعوبات الدولة فيما يتعلق بالميزانية بتعجيل طور بداية البرنامج. ومن جهة أخرى، نجمت عن هذين العاملين احتياجات جديدة تعينت تلبيتها، وهي احتياجات تتعلق بدعم أسلوب الحكم والعملية الديمقراطية، إذ أن هذين العنصرين قد مولا من موارد البرامج الخاصة. وتشكل متابعة خفض سعر فرنك الاتحاد المالي الافريقي جزءا من الدعم لأسلوب الحكم وقد تمت من خلال المشروع CHD/91/003 "الدعم المقدم لإدارة التنمية".

(ب) في إطار تنفيذ البرنامج تمت، بصورة خاصة، مواصلة عملية مؤتمرات المائدة المستديرة التي بدأت في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٠ والتي سمحت حتى الآن بعقد ست مشاورات قطاعية، منها الاجتماع المتعلق بالتعليم - التدريب - العمالة الذي أدى إلى عقد اجتماع لتحديد المركز المالي، كان مرضيا جد في نظر جميع الأطراف. وفيما يلي أوجه النجاح الهامة الأخرى للبرنامج: إنجاز الإحصاء السكاني، وتعزيز قدرات الإدارات الوزارية في مجال متابعة المشاورات القطاعية، والتنفيذ الفعلي للنهج البرنامجي، وتنسيق مطرد مع المانحين والوكالات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة.

(ج) الاتجاهات في المستقبل: أبرز المنسق المقيم أنه لا مناص من طرق بعض المواضيع في السياق الحالي؛ ومنها اسلوب الحكم الجيد بالمعنى العام لهذه العبارة، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، وإعادة تنشيط القطاع الخاص، وهي أعمال من شأنها أن تسهم كلها في تحريك قوى فاعلة في مجال التنمية البشرية المستدامة في تشاد.

٤ - تندرج تشاد ضمن أشد البلدان فقرا في العالم إذ يقل ناتجها المحلي الإجمالي عن ٢١٠ دولارات للفرد الواحد ويبلغ مؤشر التنمية البشرية بها ٠,٢١٢. ومن بين البلدان الإفريقية في منطقة الفرنك، مرت تشاد بأطول فترة من عدم الاستقرار السياسي وبحروب أهلية متجددة دامت ما لا يقل عن ٣٠ سنة، ونزاعات على الحدود، بحيث أن الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ظلت في حالة بدائية ومتجمعة

في العاصمة؛ وكذلك فإن القدرات الإدارية ضعيفة جدا والقطاع الخاص غير منظم وتسوده الأنشطة غير الرسمية والغش.

٥ - تم في مؤتمر المائدة المستديرة الثالث للمانحين المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٠، الشروع في دورة جديدة للمشاورات ولتنسيق المعونة الدولية. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، حدث تغيير لنظام الحكم بقيادة العقيد إدريس ديبي أطاح، بدعم من قوى سياسية وسياسية - عسكرية عديدة، بنظام حسين حبري الاستبدادي الذي دام من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠ والذي ساد فترة حكمه نزاع مع الجماهيرية العربية الليبية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

٦ - وبما أن تغيير النظام السياسي وافق انعقاد الدورة الثالثة لمؤتمرات المائدة المستديرة وعملية إعداد البرنامج الخامس، فقد سنحت فرصة ممتازة لكي تقوم تشاد بتعبئة المجتمع الدولي من جديد حول مشكلة التعمير الوطني والتهدئة التدريجية للأوضاع في البلد. وتعين بالتالي على تشاد أن تضطلع في نفس الوقت بعملية التحول السياسي وبتعبئة المجتمع الدولي من جديد حول برنامج اقتصادي موثوق. لكن، لأسباب تعود إلى تعقد الحالة السياسية ورغبة المانحين في تشجيع التطور الديمقراطي للبلد، استؤنف التعاون الدولي قبل انطلاقة عملية التحول المؤسسي.

٧ - وفي هذا السياق، اتفقت حكومة تشاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أثناء إعداد البرنامج الخامس على أن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يهدف إلى مساعدة البلد على الانتقال من الإجراءات الطارئة التي كانت تسود في تدخلات المانحين إلى وضع برامج حقيقية للتنمية على المديين المتوسط والطويل. وقد أعد البرنامج في سنة ١٩٩١ وأقره مجلس الإدارة في شباط/فبراير ١٩٩٢.

٨ - اختيرت ثلاثة مجالات لتركيز المعونة المقدمة من البرنامج الإنمائي، وذلك وفقا للحوار الجاري مع الحكومة. وقد روعيت في اختيار هذه المجالات الأولويات التي حددتها الحكومة، وكذلك نوايا الشركاء الخارجيين الآخرين، والميادين التي يعتزم البرنامج الإنمائي الاهتمام بها بصورة خاصة في إطار تدخلاته (مقرر مجلس الإدارة ٣٤/٩٠). وفيما يلي تلك المجالات الثلاثة:

(أ) تنمية الموارد البشرية؛

(ب) تنمية الموارد المنتجة؛

(ج) الدعم لإدارة التنمية.

٩ - لم تشمل مجالات التركيز الثلاثة هذه، التي تم اختيارها في البداية، مسألة أسلوب الحكم الجيد. بيد أنه أصبح جليا منذ النصف الثاني من سنة ١٩٩٢ أنه لا بد للسلطات الجديدة من التشاور على نطاق واسع

مع القوى السياسية للمجتمع المدني وأن ضرورة أن يحظى اسلوب الحكم بالقبول على أوسع نطاق شرط مسبق لاستئناف عملية التنمية في البلد. هذه هي التغيرات العميقة التي وافقت الحكومة في سياقها على تنظيم مؤتمر وطني ذي سيادة. وقد صُمم المؤتمر ونظم وعقد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع الدولي. وكان المؤتمر أول نجاح حققه البلد على درب إرساء الديمقراطية بمشاركة نشيطة من مؤسسات المجتمع المدني.

١٠ - بيد أن تنفيذ القرارات التي اتخذها المؤتمر الوطني ذو السيادة للمضي قدما في إقامة دولة القانون وإرساء الديمقراطية المتعددة الأحزاب وتحقيق الأمن والمصالحة الوطنية واجه صعوبات أثناء الفترة الرسمية الأولى (نيسان/ابريل ١٩٩٣ إلى نيسان/ابريل ١٩٩٤)، مما ترتب عليه:

(أ) على صعيد التنمية، إرجاء متكرر لاتخاذ القرارات، نجم عنه تأخير هام في تنفيذ إصلاحات التكيف الاقتصادي؛

(ب) على الصعيد السياسي، تمديد فترة الانتقال رسميا لمدة سنة إضافية (نيسان/ابريل ١٩٩٤ إلى نيسان/ابريل ١٩٩٥)، وانطوى ذلك على زيادة ثقل الأعباء التي تعين على كافة الأطراف (الحكومة والمعارضة) تحملها لتحقيق توافق الآراء الضروري في مختلف المجالات لتنظيم انتخابات حرة تتسم بالشفافية.

١١ - ولوضع التطور الاجتماعي - السياسي للبلد في الاعتبار، تم ادراج مسألة أسلوب الحكم في تصميم البرنامج الخامس وذلك في إطار البرنامج الفرعي "الدعم لإدارة التنمية". وقد تمكن المكتب من توخي المرونة بفضل موارد البرامج الخاصة وآلية التنسيق مع المانحين. وأجريت أو بدأت أربع عمليات:

(أ) الدعم لإعداد وتنظيم المؤتمر الوطني ذي السيادة (كانون الثاني/يناير الي نيسان/ابريل ١٩٩٣)؛

(ب) تنظيم حلقة دراسية معنية بأسلوب الحكم، وخفض سعر العملة، والتنمية في أيار/مايو ١٩٩٤؛

(ج) الدعم للتربية المدنية ولتنظيم حلقات دراسية للتأمل عقدتها المنظمات غير الحكومية الوطنية؛

(د) تقدير احتمالات العملية الانتخابية.

باء - تنفيذ البرنامج والآثار الأولية

العوامل التي أثرت في البرنامج

١٢ - في خلال السنوات الثلاث التي مرت من فترة البرنامج، تواصلت متابعة المشاريع التي اضطلع بها في الدورة الرابعة وتعديل اتجاهها (١٦ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية) وذلك بالتوازي مع النشاط المهيمن المتمثل في عقد سلسلة مؤتمرات المائدة المستديرة لإعداد البرامج الجديدة وإقرار المشاريع المتصلة بها. وعلى طول هذه العملية، كانت العوامل الهامة المؤثرة في البرنامج كما يلي:

(أ) بصورة عامة

'١' مشاكل الدولة فيما يتعلق بالميزانية وهي مشاكل ترتبت عليها متأخرات في دفع المرتبات مما قضى على تحفز الموظفين الإداريين الوطنيين وتسبب في صعوبات من حيث وسائل التشغيل؛ وتجدر الإشارة إلى أن برامج اصلاح الأوضاع المالية والتكيف الهيكلي التي شُرع فيها في ١٩٨٩ مع مؤسسات بريتون وودز قد عُلقت في ١٩٩٢؛

'٢' انعدام الأمن الذي عرقل تنفيذ بعض برامج عمل المشاريع وتسبب في اتلاف بعض المعدات. وأخطر من ذلك، كان هناك بعض الضحايا البشرية، مما أثبط عزيمة الموظفين؛

'٣' التأخيرات الطويلة الناتجة عن تردد الطرف الوطني بسبب السياق السياسي وأوجه قصور أجهزة التنسيق؛

'٤' القدرة الضعيفة على استيعاب الائتمان وفقا لمعايير السداد التي حددها المقرضون.

(ب) على صعيد إدارة المشاريع المنبثقة عن الدورة الرابعة: عدم مرونة تصاميم المشاريع، مما فرض مفاوضات طويلة لأغراض الاستعراض بين المكتب والحكومة؛

(ج) على الصعيد المالي: العبء المفرط لقروض مشاريع الدورة الرابعة (٧,٥ ملايين دولار من مجموع ٤٦,٣ مليون دولار) والخفض الشديد جدا لموارد أرقام التخطيط الإرشادية بنسبة ٣٠ في المائة. ولم يكن لخفض سعر فرنك الاتحاد المالي الافريقي سوى أثر تعويضي طفيف (زهاء ٠٠٠ ٧٠٠ دولار لسنة ١٩٩٤).

١٣ - حاول المكتب تدارك الآثار المترتبة على خفض الموارد من خلال تعبئة تمويلات مشتركة في إطار دورة مشاورات المائدة المستديرة وتوخي أسلوب المشاركة في التكاليف ("تقاسم التكلفة") مع المانحين. وقد كانت تعبئة التمويلات المشتركة ناجحة تماما إذ تسهم فيها حاليا كافة الأطراف الثنائية وكذلك المصارف المتعددة الأطراف (البنك الدولي، والمصرف الأفريقي للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية). أما عنصر

"تقاسم التكلفة" فهو في تشاد أهم مما هو عليه في بلدان المنطقة الأخرى على الصعيد التعاقدي، وذلك بفضل التمويلات المقدمة من هولندا. بيد أن البرنامج يواجه صعوبات في تطبيقه بسبب المبادئ التي فرضها المانح بخصوص مسألة حقوق الإنسان. وإذا نجحت تشاد في تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي فإن البرنامج سيمضي قدما وسيرغب مانحون آخرون في الاشتراك فيه.

١٤ - وفيما يتعلق بالحالات التي تتوقف على العمل الحكومي (انعدام الأمن، والمرتبات، والمساهمات المادية المناظرة، وسرعة اتخاذ القرارات، والتنسيق)، يجب ذكر أن تحسينات ملحوظة قد تحققت في ١٩٩٣ و ١٩٩٤، وبصورة خاصة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

جيم - مجالات التركيز

١ - الدعم لإدارة التنمية

(أ) الجانب الاقتصادي

١٥ - في وقت تصميم البرنامج، كانت إحدى المشاكل الخطيرة التي تواجه البلد تتمثل في عدم كفاية الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الموثوقة والمستكملة باستمرار. ولهذا السبب، ففي خلال سنة ١٩٩١ ومتابعة لمؤتمر المائدة المستديرة الثالث المعقود في جنيف في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠، طلبت الحكومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة عمله في هذا المجال من خلال وضع مشروع (CHD/91/003) لدعم إدارة التنمية، وقد وافق البرنامج الإنمائي على ذلك. ويهدف المشروع إلى "إقامة هياكل وأجهزة ضرورية للإدارة الجديدة للتنمية التي اختارتها تشاد وأيدها المانحون على النحو المعرب عنه في استنتاجات مؤتمر المائدة المستديرة الثالث المعقود في جنيف وفي خطة التوجيه للفترة ١٩٩١ ٢٠٠٠".

١٦ - ومنذ ذلك الحين، تطورت الحالة على النحو التالي: تم، بصورة متتالية، وضع المشاريع التكميلية الستة الأخرى المقررة (البنك الدولي، صندوق المعونة والتعاون، صندوق المعونة والتعاون/مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، المصرف الافريقي للتنمية، الصندوق الأوروبي للتنمية/الدعم للآمر بالصرف الوطني). ومن بين هذه المشاريع الستة، أعيدت صياغة مشروع البنك الدولي إثر خفض سعر فرنك الاتحاد المالي الافريقي، وعُزز المشروع بمدير تم تعيينه بمرسوم. ويثير تعدد هياكل المشاريع مشكلة تنسيق وتكامل مزدوجة نُظر فيها مع وزارة التخطيط والتعاون والبنك الدولي في أثناء الاستعراض الثلاثي للمشروع CHD/91/003 والحلقة الدراسية المعنية بإعادة تشكيل وزارة التخطيط والتعاون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

١٧ - أما من وجهة نظر النتيجة المحرزة، فإن المشروع CHD/91/003 الذي يدعم إدارتين (إدارة الإحصاءات والدراسات الاقتصادية والديموغرافية وإدارة تخطيط التنمية والتعمير) بوزارة التخطيط

والتعاون يقدم مساهمات أساسية للحكومة وهي: الجمع والاستكمال والتحليل المتواصل لبيانات الاقتصاد الكلي والمالية الكلية؛ وإجراء تحقيقات إحصائية أساسية، وتدريب الإحصائيين والإعلاميين التنفيذيين؛ ودعم اللجنة العليا المشتركة بين الوزارات والمكلفة بالتكيف الهيكلي التي تتمثل ولايتها في إصلاح أوضاع المالية العامة. إن جميع بيانات الاقتصاد الكلي الأساسية التي تستخدمها الحكومة ومؤسسات بريتون وودز والمانحون منبثقة عن هذه المساعدة التي ينبغي منطقيا، أن يتسع نطاقها ليشمل الدوائر الأخرى بغية السماح بتحقيق توازن القدرات في مجال التخطيط.

(ب) القطاع الخاص

١٨ - اندرج الدعم المقدم لتعزيز مبادرات القطاع الخاص في منظور المشاورة القطاعية التي نظمت في ١٩٩٢ بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد مهدت هذه المشاورة السبيل لمشاريع عديدة ممولة من البرنامج الإنمائي وحظيت بتقدير فائق من الحكومة والمستفيدين. ورهنا بنتائج دراسة اجتماعية ـ اقتصادية مفصلة للأثر المترتب على هذه المشاريع، يُعتبر حاليا أن دور البرنامج الإنمائي في ميدان تعزيز أنشطة القطاع الخاص للمؤسسات التشادية الصغيرة والمتوسطة كان إيجابيا وينبغي توسيع نطاقه تمشيا مع تحسُّن بيئة المبادرة الخاصة. وبالفعل، فإن المشاورات القطاعية المنظمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ قد أدت الى تأجيل إعداد برنامج إطاري لأن البيئة العامة كانت جد غير ملائمة لتنمية القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، تمت صياغة مشروع متعدد المانحين مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي وفرنسا لمساعدة الحكومة بواسطة الأمانة التنفيذية للنهوض بالقطاع الخاص على تصحيح أوضاع البيئة القانونية والمالية للقطاع. ورصد لهذا الغرض اعتماد قدره ٨٠٠ ٣٨٦ دولار تقريبا. وبالتوازي مع ذلك، ستجرى في إطار مشروع دعم إدارة التنمية تحقيقات بشأن القطاع غير الرسمي. إن نتائج هذا التحقيق، وكذلك التحاليل المتعلقة بالقطاع الرسمي، ستتيح للحكومة العناصر الناقصة لصوغ استراتيجية عامة للقطاع الخاص تقوم على أساس البحث عن أوجه التكامل وعن سبل التعاون والسعي إلى التقليل من الغش وإلى التعصير التدريجي للقطاع غير الرسمي.

١٩ - لقد كان الائتمان المقدم للصناعات الصغيرة والمتوسطة وللمؤسسات الصغرى الشخصية أو الجماعية وهو ما تم تحقيقه عن طريق منظمة "فيتا" غير الحكومية، ناجحا؛ ونجحت فيتا في تلبية احتياج حقيقي للتمويل خارج الدائرة المصرفية. وكان مجال العمل في إطار المشروع محسورا في انديامينا ومنطقة موندو. وتسنى لمنظمة فيتا حتى ذلك الحين من الابقاء على بعض التوازن المالي بفضل المنح المقدمة من الشركاء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، البند الدولي) في شكل دعم مالي للميزانية التشغيلية. ونظرا لعدم وجود سياسة لتوفير الائتمان للتنمية قُصر العمل في هذا الميدان على المساعدات الخارجية المقدمة عن طريق المنظمات غير الحكومية مثل فيتا في حين تتوفر لدى المصارف الموجودة في البلد سيولة زائدة وتتجاوز معدلات الفائدة المفروضة على الائتمان غير الرسمي ٣٠ في المائة.

٢٠ - وقد أكمل، عمليا، على صعيد التحليل، الإحصاء العام للسكان والموئل. وتولى الفريق القومي إنجاز هذا المشروع الكبير الذي مولته عدة أطراف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، البنك الدولي، سويسرا، المانيا، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية)، وذلك بمساعدة خارجية، في فترة قصيرة الى أقصى حد، وحقق نتيجة نوعية لا جدال فيها. وكانت هذه أول تجربة للفريق الوطني في هذا الميدان ومن المؤمل أن تنشر النتائج (تقارير التحليل) في الفصل الأول من عام ١٩٩٥، إذ أن جميع البيانات متاحة بالفعل حاليا. وفي هذا المجال، شكل بناء القدرات الوطنية أحسن أوجه النجاح وأصبحت مشاركة المكتب المركزي للإحصاء ضرورية لكل نشاط إحصائي في تشاد.

(ج) أسلوب الحكم الجيد

٢١ - منذ نهاية عام ١٩٩٢، طُلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتولى تنسيق المساعدات المقدمة لتنظيم المؤتمر الوطني ذي السيادة الذي كان مفروضا أن تنبثق عنها شرعية أوسع نطاقا للسلطات المقبلة وأن يتولى تنظيم الطور الانتقالي. وهكذا، برز أسلوب الحكم بوصفه الجانب الرئيسي للأوضاع في تشاد. وبالفعل فإن أسلوب الحكم الجيد، أي، في نفس الوقت، القدرة على إزالة العوائق السياسية التي تحول دون إقامة دولة القانون، والطاقة التقنية الحكومية، والتصميم والمتابعة الدقيقة لاستراتيجيات متسقة وفعالة لتخطيط التنمية وإدارتها، لا يجوز أن يكون مرهونا بالمساعدة التقنية التقليدية. وقد كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على غرار الدول الأفريقية المستفيدة والأعضاء في مجلس إدارته، يمر بمرحلة تطور في هذا الميدان بعد أن استخلص العبر مما يزيد على ٣٠ سنة من التعاون التقني. وتعين بالتالي على البرنامج الإنمائي أن يتخذ إجراءات مستعجلة من خلال السحب من موارد المشروع CHD/92/004 (دعم البرنامج) لتمويل إعداد وثيقتين أساسيتين (نظام الدولة، والحالة الاقتصادية والمالية للبلد) شكلتا أساسا للمناقشات. وقدم هذا الدعم بالتعاون مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي.

٢٢ - وهكذا، فقد أدى ذلك بالممثل المقيم الى أن يقترح المبادرة بتنظيم الحلقة الدراسية بشأن "أسلوب الحكم الجيد، وخفض سعر العملة، والتنمية". وقدمت الشعبة الرابعة التابعة للمكتب الإقليمي لأفريقيا الدعم الكامل لهذه الحلقة الدراسية التي عقدت في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ في انديامينا والتي أجازتها سلطات البلد العليا. وقد حضرها أكثر من ٤٠٠ شخص ينتمي ٢٥٠ منهم الى مؤسسات المجتمع المدني. ونظمت أعمال هذه الحلقة الدراسية التي كان لها طابع دولي أيضا، على أساس وثيقتين موضوعيتين تتعلق إحداهما بأسلوب الحكم الجيد وهي من إعداد خبير وطني، في حين أعدت الوثيقة الثانية، المتعلقة بخفض سعر العملة، وزارة التخطيط والتعاون بدعم من خبراء المشروع CHD/91/003. ومولت الحلقة الدراسية من موارد المشاريع الخاصة.

٢٣ - وفيما يلي الآثار الأساسية المترتبة عليها:

(أ) على صعيد الواقع:

- إنهاء التوتر العام الذي كان يسود العلاقات بين النقابات والحكومة، مما أدى الى توقيع الميثاق الاجتماعي في حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

- التوعية بأهمية تدابير الاقتصاد الكلي بالنسبة لتنشيط الاقتصاد: أنشئت في حزيران/يونيه لجنة عليا مشتركة بين الوزارات برئاسة وزير التخطيط والتعاون.

(ب) على الصعيد العام:

- استئناف الحوار بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني؛

- ترويج الأفكار الجديدة بشأن الديمقراطية وأسلوب الحكم الجيد؛

- تقديم تفسير منطقي لمسببات ونتائج خفض قيمة العملة وتكيف الاقتصاد الكلي، مما أسهم في إزالة عنصر التحمس من المناقشات بشأن خفض سعر العملة.

٢٤ - عاد ملف تنظيم الانتخابات الى طليعة القضايا المطروحة، منذ شهر تموز/يوليه ١٩٩٤. وطلبت الحكومة والمانحون من المنسق المقيم أن يتولى تنسيق الدعم المقدم من شركاء البلد. وجرت تعبئة فريق خبراء دوليين ممول من موارد المشاريع الخاصة ومن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، بتنسيق من الخبير الاستشاري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودرس هذا الفريق الأوضاع السائدة فيما يتعلق بالانتخابات، وقيَّم تكاليف العمليات، وتقدم بتوصيات الى الحكومة والمانحين. وقدم تقريره في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ويطرح التقرير بوضوح مشكلة شفافية الانتخابات، لكن ذكر أن:

(أ) للحكومة أن تحدد الأوضاع التي تريد أن تنظم فيها الانتخابات. وعلى هذا الصعيد، احترم البرنامج الإنمائي احتراما كاملا قرار الجمعية العامة ١٢٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣؛

(ب) للشركاء أن يحددوا مواقفهم. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، قُدم التقرير الى شعبة المساعدة في الانتخابات وطُلب الى الأمين العام أن يرسل بعثة تقييم.

٢ - تنمية الموارد البشرية

٢٥ - أدت الأعمال المضطلع بها في قطاع التعليم - التدريب - العمالة الى اعتماد برنامج إطاري خُصص له القدر الأكبر من موارد البرنامج الخامس (٠٠٠ ٦٧٨ ٤ دولار للفترة ١٩٩٤/١٩٩٧، من مبلغ ٠٠٠ ٣٦٢ ٣ دولار

للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥). وستستخدم مساهمة البرنامج الإنمائي، أساسا، لدعم أجهزة القيادة المنشأة بصورة خاصة لإجراء إصلاحات جوهرية في قطاع التعليم - التدريب - العمالة، والتعليم الابتدائي، والتدريب المهني. وفيما يلي الشركاء الرئيسيون لهذا القطاع الفرعي: فرنسا، المانيا، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأغذية العالمي، المصرف الافريقي للتنمية. وقد تم الإجماع على الإقرار بالجودة الراقية للبرنامج الإطاري "التعليم - التدريب - العمالة"، وهو يستخدم حاليا كنموذج لإعداد البرامج الإطارية الأخرى. وقد كان إعداده أيضا فرصة لإجراء نقل مثالي لكفاءات ومهارات أعضاء الفريق الدوليين الى أعضائه الوطنيين. وكذلك فإن أهمية الالتزامات المالية التي تحملها الشركاء الخارجيون في تنمية تشاد تبين فعالية النهج الذي توخته الحكومة والدور الذي يؤديه البرنامج الإنمائي بوصفه منشط ورائد للعملية.

٢٦ - تطلب إعداد البرنامج الإطاري لقطاع "الصحة والشؤون الاجتماعية" صياغة الاستراتيجية وبرنامج العمل. وعرض هذان الملفان على اجتماع التشاور القطاعي المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وطلب المانحون إجراء دراسات تكميلية منها تحديد إطار الاقتصاد الكلي، وهي دراسات أنجزتها فيما بعد اللجنة التقنية للمتابعة. وسمحت هذه الوثائق بعقد اجتماع لتحديد الموقف في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وتتواصل حاليا المفاوضات مع المانحين من أجل السماح بصوغ البرنامج الإطاري لتمويل وتنفيذ برامج العمل. وفي اجتماع لتحديد الموقف عقده المانحون في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ تأكدت التزامات المانحين الهامة من أجل القطاع الفرعي "الصحة والشؤون الاجتماعية".

٢٧ - من الملاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وضع، بالاشتراك مع الحكومة وبمساعدة تقنية من منظمة الصحة العالمية، وبالتنسيق مع جميع شركائه برنامجا لمكافحة تفشي متلازمة نقص المناعة المكتسب وهو برنامج تديره لجنة التنسيق والمتابعة. وتقوم حاليا الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحون بإعادة توجيه استراتيجية مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب وذلك على أساس مفهوم اجتماعي - اقتصادي شامل للمشكلة، لكي يتسنى، فضلا عن الوقاية والرقابة في مجال علم الأوبئة، إدراج هذا العمل في جميع البرامج الإنمائية واستخدام كافة الشبكات التنفيذية (الدوائر العامة، المنظمات غير الحكومية، المنظمات القروية، الى غير ذلك). وتبلغ ميزانية البرنامج ٠٠٠ ٧٦٨ ٣ دولار منها ٠٠٠ ٧٣٠ دولار من موارد البرنامج الإنمائي (الخطة المتوسطة الأجل الأولى). ويتواصل حاليا التفاوض بشأن الخطة المتوسطة الأجل الثانية التي ستغطي الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩.

٢٨ - وفي أثناء فترة البرنامج الخامس، أسهم البرنامج الإنمائي من خلال المشروعين CHD/87/027 (الذي أكمل في حزيران/يونيه ١٩٩٣) و CHD/93/008 في تعزيز تنمية حركة تنظيم الجمعيات والتعاونيات بغية التقليل من حدة الآثار الضارة المترتبة على الفقر بالنسبة للسكان. وإجمالا، أسهمت المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي في تهيئة بيئة ملائمة لتنمية قطاع الجمعيات والتعاونيات الفرعي، وفي تحميل السكان المسؤولية عن شؤونهم، وتنمية وتعزيز القدرات في مجالات الإدارة والمحاسبة والتنظيم التعاوني لأعضاء التجمعات والتعاونيات، والمشرفين والمسؤولين المنتخبين للتعاونيات والتجمعات. وتتعلق النتائج الرئيسية لهذين المشروعين بما يلي: (أ) تنظيم المشاورة الوطنية بشأن حركة تنظيم الجمعيات والتعاونيات؛ وإعداد

النصوص القانونية التي توضح مسألة الإشراف الإداري على التجمعات التعاونية؛ و إقامة هيكل وطني لتعزيز وتنمية التجمعات والتعاونيات: المجلس الوطني لدعم حركة تنظيم الجمعيات والتعاونيات؛ (ب) تدريب المشرفين، على الصعيد الوطني، في مجالات الإدارة التعاونية، والادخار والائتمان، والنسيج اليدوي؛ (ج) تحويل مؤسسة "سيتيماف" إلى تعاونية وتعزيز قدرات أعضائها في ميداني الإدارة، وتقنيات النسيج.

٢٩ - ويدعم البرنامج الإنمائي الحكومة أيضا في صياغة سياسة وخطة عمل متعددة القطاعات للنهوض بالمرأة ستوضعان في الاعتبار في جميع برامج التنمية. وقد سمح بالفعل هذا التعاون القائم إلى حد بعيد على أساس أنشطة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بالنهوض بمركز المرأة الاجتماعي، بإعداد الوثائق التحضيرية لمؤتمر بيجين وبوضع الصيغة النهائية لنظام تدريب خاص بالقدرات الوطنية على تنفيذ الاستراتيجية. ويُدعم هذا العمل كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٣ - تنمية الموارد المنتجة والموارد الطبيعية

٣٠ - تحققت في ١٩٨٦ ثمار الجهود المبذولة من أجل تحديد الاستراتيجية والسياسات وإطار العمل للتدخلات في قطاع التنمية الريفية، وذلك لدى انعقاد الاجتماع القطاعي المعني بالزراعة الحراجية الرعوية الذي تلى مؤتمر المائدة المستديرة الثاني المعقود في جنيف (١٩٨٥). ومنذ ذلك التاريخ تم الإبقاء على نفس الاتجاهات وإعادة تأكيدها خاصة في خطة التوجيه حتى عام ٢٠٠٠. وأجريت بشأن الموارد المنتجة مشاورتان قطاعيتان في ١٩٩٣ (التنمية الريفية، والأمن الغذائي، والموارد المائية) وفي ١٩٩٤ (البيئة ومكافحة التصحر). ولم تجر هذه المشاورة الأخيرة إلا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لكي تشمل عناصر من الاتفاقية الدولية المعنية بالتصحر التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ويهدف أحد الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية إدارة الموارد المنتجة التي تقررت في أثناء المشاورة القطاعية "البيئة" إلى جعل المجتمعات المحلية الريفية تتحمل مسؤوليتها في إطار تنفيذ أنشطة عقد التنمية المستدامة. ولأسباب جلية مرتبطة بتأثير استغلال الموارد الطبيعية في استدامة التنمية، قررت الحكومة دمج أنشطة متابعة المشاورتين. وسيقوم البرنامج الإنمائي، وفقا لولايته في إطار عملية مؤتمرات المائدة المستديرة، بمساعدة الحكومة في وضع برامج العمل والبرامج الإطارية في هذا الميدان.

٣١ - إن التمويلات التكميلية التي يديرها البرنامج الإنمائي مباشرة والبالغة ٠٠٠ ٦٣٨ ٩ دولار (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل السوداني، وتقاسم التكلفة مع هولندا) قد سمحت بتلبية بعض الاحتياجات ذات الأولوية للقطاع الفرعي وهي أساسا إنتاج وتوزيع البذور، وحماية النباتات، وتنمية وإدارة موارد الأحراج. وسيبلغ مجموع ما استوعبه القطاع الفرعي ٠٠٠ ٦٣٨ ١٨ دولار في الفترة المشمولة بدورة البرنامج.

٣٢ - وبخصوص المناجم والموارد الطبيعية، حصل قطاع الأنشطة هذا في أثناء الدورتين السابقتين على مساعدة هامة من البرنامج الإنمائي. وفي خلال الدورة الخامسة خصص له كذلك جزء هام من أرقام التخطيط الإرشادية (٠٠٠ ٧٩٠ ٤ دولار)؛ وفي ميدان التعدين يتمثل هدف البرنامج الإنمائي خلال الدورة الحالية في مساعدة الحكومة على تعبئة مصادر تمويل أخرى وجلب المستثمرين المحتملين من أجل تنمية الموارد الجوفية التي تم بالفعل تعيينها (خريطة جيولوجية، وإعداد قانون المناجم، وكتيب إشهاري). وبخصوص القطاع الفرعي للنفط، سجل تقدم ملحوظ، وأجريت مفاوضات بشأن تدخل اتحاد مالي لشركات متعددة الجنسيات. ومن جهة أخرى، تعتزم الحكومة، بدعم تقني وتنسيق من البرنامج الإنمائي، إعداد سياسة حقيقية للطاقة تضع في الاعتبار مكافحة التصحر وتزويد السكان بأسعار معقولة ومن مصادر متنوعة ومتجددة.

دال - الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف الفترة

١ - الاستنتاجات الرئيسية

٣٣ - سجلت في أثناء الاستعراض مشاركة جميع الأطراف الحاضرة: الحكومة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة، ووكالات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف الممثلة في انديامينا، والمديرون الوطنيون للمشاريع، والوكالات المتعاونة، والمستشارون التقنيون وغيرهم من المدعوين.

بيئة البرنامج

٣٤ - اتفقت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال الاستعراض، على أن وجود بيئة سياسية ديمقراطية كما توخاها المؤتمر الوطني ذو السيادة ضروري لتحسين تنفيذ برامج التعاون الإنمائي والأثر المترتب عليها، ولا سيما البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن شأن هذه البيئة المحسَّنة أن تؤدي إلى تحسين إدارة التنمية خاصة في مجال تنمية الموارد البشرية، وإعادة تنشيط القطاع الخاص وتعبئة الموارد.

٣٥ - وأحيط علما لدى إجراء الاستعراض بالصعوبات القائمة في مجال تعبئة الموارد المالية على الصعيد الدولي، وهي صعوبات أثرت في تنفيذ البرنامج في تشاد على غرار ما حدث في البلدان الأخرى، ولوحظ أن تنفيذ البرنامج رغم عدم كفاية الموارد، قد جرى دون أي مشكلة كبرى وأنه أثر في تنمية البلد. وقد عـُبئت موارد وضعت تحت المسؤولية المباشرة لمدير البرنامج الإنمائي، لتكملة موارد أرقام التخطيط الإرشادية.

٣٦ - بيد أنه من الضروري مواصلة الجهود المبذولة من أجل زيادة تدفق الموارد على نحو متناسب مع تطور أسلوب الحكم من جهة، ومع تحسن القدرات الداخلية للبلد على استيعاب الوسائل المتاحة له، من جهة أخرى.

أهمية البرنامج وتنفيذه

٣٧ - قام المشاركون في استعراض منتصف الفترة، بعد النظر في الوثائق المعروضة عليهم، بإعادة تأكيد أهمية مجالات التركيز الثلاثة التي تم إقرارها للبرنامج الخامس، وهي:

(أ) تنمية الموارد البشرية؛

(ب) تنمية الموارد المنتجة والموارد الطبيعية؛

(ج) الدعم لإدارة التنمية المرتبطة بأسلوب الحكم الجيد.

٣٨ - كذلك، تم في استعراض منتصف الفترة تأكيد أن البرامج والمشاريع الجارية موافقة لأولويات الحكومة وأهدافها.

٣٩ - أحاط المشاركون علما بالأولويات الجديدة التي أعلنتها الحكومة والتي تتعلق بنزع السلاح وإعادة إدماج الأفراد المسرحين في المجتمع، وإنعاش القطاع الخاص، والهياكل الأساسية. وقد وضعت هذه الأولويات الجديدة بالفعل في الاعتبار في مختلف ميادين تركيز الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لتشاد. ولتعزيز إعمال هذه الأولويات الجديدة تم إقرار ثلاثة مشاريع جديدة في إطار مجموعة البرامج المعتمدة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، وهي:

(أ) المساعدة في عملية إرساء الديمقراطية؛

(ب) البرنامج الإطاري لقطاع الصحة - الشؤون الاجتماعية؛

(ج) الخلية التقنية لمتابعة التنمية الريفية.

٤٠ - وتم في أثناء الاستعراض كذلك تأكيد أهمية مفهوم التنمية البشرية المستدامة بوصفها أداة لتخطيط التنمية، مع ملاحظة أن طرائق إعمال هذا المفهوم لم تحدد بعد.

٤١ - أشيد في الاستعراض بالدور الذي أداه البرنامج الإنمائي إلى جانب وزارة التخطيط والتعاون في تنسيق وتعبئة الموارد.

٢ - التوصيات

٤٢ - أعد المشاركون في استعراض منتصف الفترة التوصيات التالية:

توصيات عامة

(أ) تعديل الوثائق الأساسية لكي تظهر القيمة الحقيقية للتقدم المحرز في مجال التنمية؛

(ب) تعميق التأمل بغية وضع برنامج إطاري لإدارة التنمية.

توصيات للحكومة

(أ) مواصلة الجهود بشأن أسلوب الحكم الجيد وتحسين إدارة التنمية؛

(ب) تبني الآراء بشأن إعمال التنمية البشرية المستدامة على نحو ما ذكره وزير التخطيط والتعاون في خطابه الاختتامي ليوم ١٦ كانون الثاني/يناير المخصص للتنمية البشرية المستدامة؛

(ج) تشكيل فريق مشترك بين وزارة التخطيط والتعاون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد الاتجاهات المقبلة لتعاونهما والقيام، بالتعاون مع الوزارات التقنية المعنية، بتنقيح ميزانيات المشاريع الجارية أو إعادة تحديد مراحلها لاستيعاب عجز البرنامج؛ مع وضع المعايير التالية في الاعتبار:

'١' الحد الأقصى السنوي للتسديد الذي وافق عليه مقر البرنامج الإنمائي؛

'٢' أولويات الحكومة؛

'٣' القدرة الوطنية على الاستيعاب؛

'٤' الأثر المترتب على التمويلات المشتركة.

توصيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(أ) أن يقوم البرنامج الإنمائي في المستقبل بتقديم الوثائق المطلوب النظر فيها إلى الحكومة في وقت مبكر بالقدر الكافي تبعا لقدرة الشركاء على معالجة المسائل المطروحة؛

(ب) تحسين التنسيق بين البرنامج الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز. وفي هذا الصدد، أكد رئيس الشعبة الرابعة أن مشاورات مكثفة متواصلة حاليا مع مقري الهيئتين؛

(ج) النظر في وظائف المساعدة التقنية للمشاريع الجارية والمشاريع والبرامج الجديدة بغية استيعاب العجز الذي تمت ملاحظته، وبوجه أخص العجز في ميزانيتي البرنامج الإطاري لقطاع الصحة والخلية التقنية لمتابعة التنمية الريفية - البيئة؛

(د) النظر معا في سبل ووسائل الاستعاضة إلى أبعد حد ممكن عن التعاون التقني الدولي الطويل الأجل باستشارات قصيرة الأجل و/أو استشارات وطنية.

ثانيا - آفاق المستقبل والتوجهات

ألف - التنمية البشرية المستدامة

٤٣ - وافق إجراء استعراض منتصف المدة الحوار الذي بدأ مع الحكومة بشأن التنمية البشرية المستدامة، وطلب المكتب من الخبير الاستشاري، بالتحديد، أن يجري الاستعراض في ضوء مفهوم التنمية البشرية المستدامة. ونتيجة لذلك، يحترم البرنامج عموما هذا المفهوم على نحو ما تحدد في المواقف المشتركة والمواقف المتخذة داخل الحكومة؛ أي بوصفه أداة واستراتيجية دائمة سيتبناها البلد وستستخدم لوضع وتخطيط وإدارة خطط وبرامج التنمية، وللتحقق دوريا من أنها تسهم في التحسين التدريجي لمؤشرات التنمية البشرية المستدامة. ولا مجال لأن تقتصر هذه التنمية على برامج اجتماعية أو عمل الحكومة وحدها. إنها تشكل أداة التوجيه الرئيسية لجميع البرامج، والسكان هم المعنيون الأولون بإعمالها وبتحقيق اللامركزية.

٤٤ - لذلك السبب، يشكل أسلوب الحكم الجيد في تشاد نقطة البداية للتنمية البشرية المستدامة. ومن وجهة النظر هذه، حقق المكتب تقدما هاما بالتشاور مع الحكومة والمجتمع المدني. ويجرى حاليا إعداد وثائق للتأمل الأولي في هذا الشأن. والوثيقة الأساسية في هذا الشأن هي وثيقة التأمل المعنونة "Trois D" (الديمقراطية - نزع السلاح، التنمية) التي تحدد النهج العام. وفي تشاد، وهو بلد مفرط التسلح ومفتقر للهياكل الأساسية والصناعات وغير ساحلي مازال قطاعه الخاص في طور التكوين، يشكل وضع برامج العمل ذات العمالة الذاتية الكثيفة بواسطة التعاونيات وتجمعات القرويين، وإعادة إدماج الأفراد العسكريين المسرحين، أساس الاستقرار الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي في المستقبل. بيد أن الحالة الراهنة لا يمكن أن تتطور في اتجاه التنمية بدون أمن أي بدون قدر أدنى من نزع السلاح.

٤٥ - تتمثل آفاق المستقبل في القيام، تبعا لهذه التأملات، بصياغة برنامج متعدد المانحين ومتوسط الأجل لنزع السلاح/التنمية يتمثل العنصر الفوري فيه (١٩٩٥) في البرنامج الإطاري الخاص بنزع السلاح/ إعادة إدماج بعض الأفراد بغية تدعيم الديمقراطية الناشئة واستقرار الحكومة.

باء - اهتمامات التشييد الوطني

٤٦ - في سياق تطور البلد نحو حالة سلم واستقرار في إطار الديمقراطية ودولة القانون، تـُبوب الانشغالات العملية للحكومة في ثلاث فئات:

(أ) تطوير شبكات الطرق: يوجد في تشاد أقل من ٣٥٠ كيلومترا من الطرق المعبدة كما أن حركة السير على كامل شبكة الدروب غير المعبدة يكون شبه مستحيل أثناء المواسم الزراعية التي تدوم من ٣ إلى ٥ أشهر؛

(ب) تنمية الموارد المنتجة والموارد الطبيعية، في إطار امتداد منطقي للبرنامج الخامس مع التشديد بوجه خاص على زيادة وسائل حماية البيئة ومكافحة التصحر؛

(ج) إعادة تنشيط القطاع الخاص الوطني: فضلا عن الإجراءات المتخذة بشأن البيئة، ستسعى الحكومة إلى تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة حقيقي يؤدي إلى وضع برنامج لتعزيز القدرات في هذا القطاع.

جيم - موارد التعاون

٤٧ - نظرا لتصميم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة على تحقيق التنمية البشرية المستدامة في تشاد، من الجلي أن الاتجاه الهبوطي لحجم التدفقات المالية لأغراض المساعدة الإنمائية يشكل مصدرا للانشغال.

٤٨ - إن الشرط الرئيسي الذي ينبغي للبلد أن يفي به لعكس هذا الاتجاه ذو طابع سياسي فائق. يتعين النجاح في تنظيم انتخابات حرة متسمة بالشفافية وديمقراطية، واتخاذ ترتيبات تبعا لنتيجة الانتخابات لإقامة دولة القانون. ولن يمكن بدون الوفاء بهذا الشرط أن تترتب على الاجراءات المتخذة في ميدان أسلوب الحكم الاقتصادي نتائج سريعة وهامة، وأن تتعزز ثقة الشركاء ومصداقية الدولة في الخارج مما سيسمح في رأينا باستئناف تدفق المساعدة الخارجية.

٤٩ - ومن جهة أخرى، فإن الوفاء بهذا الشرط من شأنه أن يسمح أيضا بتجاوز الإطار الضيق لتقييم الموارد على أساس التدفقات الخارجية وحدها. ولتشاد موارد كامنة هامة لا يمكن تعبئتها إلا في كنف السلم والاستقرار والأمن وشفافية الإدارة العامة. ويمكن أن يساعد البرنامج الإنمائي الحكومة على صوغ استراتيجية عامة لتعبئة الموارد الداخلية من أجل التنمية البشرية المستدامة بمزيد من الفاعلية لو تم التصدي للمشاكل السياسية وحلها في السعي إلى إرساء الديمقراطية ودولة القانون.

دال - الخدمة العامة والقدرات الوطنية

٥٠ - تبين من تحليل التنفيذ الوطني أن مشاكل الميزانية التي تواجهها الدولة وكذلك ما تتسم به الإدارة العامة من أوجه عدم الاتساق، وهي من مخلفات الماضي، تتسبب في كبح سرعة تنفيذ البرامج وفي إعاقة نظام اتخاذ القرارات بأسره. وبقدر ما تدوم هذه الحالة، نواجه مشكلة هيكلية حقيقية فيما يتعلق بالخدمة العامة تؤدي الى سوء استخدام القدرات البشرية الوطنية وإلى تبديد الموارد.

٥١ - بيد أن المشكلة تتمثل في الاختلال الحالي لنظام الإدارة العامة التي كان تأثرها عميقا بالأزمة المالية والميزنة للدولة وبالطابع الكامن للاضطرابات الاجتماعية - السياسية. ومع عودة السلم وآفاق إرساء الديمقراطية ودولة القانون، أصبح الآن من الضروري التفكير في إقامة إدارة حقيقية للتنمية تتسم بالفعالية واللامركزية.

٥٢ - في هذا السياق، ينبغي للحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين أن يتفقوا على صياغة وتنفيذ برنامج متعدد المانحين لإصلاح وتكييف الإدارة العامة.

مرفق

موجـــز مالـــي

أولا - الموارد

	دولار	دولار
ألف - الموارد المتاحة لفترة البرنامج		
أرقام التخطيط الإرشادية	٢٢ ٢٤٧ ٠٠٠[أ]	
تقديرات تقاسم التكلفة	٣ ٦٣٠ ٠٠٠	
المجموع	٢٥ ٨٧٧ ٠٠٠[أ]	
باء - الالتزامات		
ميزانيات البرامج/المشاريع المعتمدة[ب]		
المعتمدة والمخصصة الممولة من أرقام التخطيط الإرشادية	٢٠ ٩٩٣ ٠٠٠	
المعتمدة وغير المخصصة الممولة من أرقام التخطيط الإرشادية	-	
		٢٠ ٩٩٣ ٠٠٠
تقاسم التكلفة: المبلغ المعتمد	٣ ٦٠٠ ٠٠٠	
تقاسم التكلفة: المبلغ المعتمد غير المخصص	-	
		٣ ٦٠٠ ٠٠٠
البرامج/المشاريع في طور الانتظار		
أرقام التخطيط الإرشادية	٢ ٩٨٥ ٠٠٠	
تقاسم التكلفة	-	
		٢ ٩٨٥ ٠٠٠
المجموع		٢٧ ٥٧٨ ٠٠٠
جيم - رصيد الموارد المتاح لأغراض البرمجة الإضافية		
أرقام التخطيط الإرشادية		(١ ٧٠١ ٠٠٠)
تقاسم التكلفة		-
رصيد الموارد المتاح		(١ ٧٠١ ٠٠٠)[ج]

الحواشي

(أ) خُصصت أصلا أرقام تخطيط إرشادية بمبلغ ٣٣٠ ٤٦ مليون دولار للبرنامج القطري الخامس؛ ويُعزى هذا الخفض إلى الحد الأقصى بنسبة ٧٠ في المائة المفروض على برمجة أرقام التخطيط الإرشادية وإلى اقتراض ٥٢٧ ٧ مليون دولار للدورة الرابعة.

(ب) تشير "المعتمدة والمخصصة" إلى البرامج والمشاريع المعتمدة من قِبل لجنة الإجراءات أو لجنة النظر في المشاريع والتي تتوفر بشأنها وثائق وميزانيات موقعة ومفصلة. أما "المعتمدة وغير المخصصة" فتمثل رصيد الأموال المتاح للبرامج أو المشاريع التي لم يجر بعد إدراجها في بند معين من بنود الميزانية.

(ج) يمثل هذا الرقم الرصيد الصافي لموارد أرقام التخطيط الإرشادية وموارد تقاسم التكلفة المتاحة مضافا إليه التمويل المشترك للبرنامج مطروحا منه التمويل المعتمد والمخصص/غير المخصص من أرقام التخطيط الإرشادية وتمويل تقاسم التكلفة مطروحا منه مبالغ أرقام التخطيط الإرشادية وتقاسم التكلفة المقابلة للمشاريع/البرامج التي هي في طور الانتظار.

ثانيا - التوزيع المقترح والفعلي للموارد حسب مجال التركيز:

(بآلاف الدولارات)

مجال التركيز	أرقام التخطيط الإرشادية		تقاسم التكلفة		المجموع		المجموع كنسبة مئوية	
	(مقترحة)(أ)	(فعلية)(ب)	(مقترحة)	(فعلية)	(مقترحة)	(فعلية)	(مقترحة)	(فعلية)
١ - تنمية الموارد البشرية	١٤ ٣٩٧	٨ ٥٩٥	-	-	١٤ ٣٩٧	٨ ٥٩٥	٤٠ ٤١٤	٣٠ ٨٥٦
٢ - تنمية الموارد المنتجة والطبيعية	٨ ٦٣٩	٩ ٧٩٨	٣ ٥٣٤	٣ ٦٠٠	١٢ ١٧٣	١٣ ٣٩٨	٣٤ ١٧١	٤٨ ١٠٠
٣ - الدعم لإدارة التنمية	٥ ٧٦٩	٥ ٨٦٢	٩٦	-	٥ ٨٥٥	٥ ٨٦٢	١٦ ٤٣٦	٢١ ٠٤٤
٤ - احتياطي البرنامج	٣ ١٩٩	-	-	-	٣ ١٩٩	-	٨ ٩٨٠	-
المجمـــوع	٣١ ٩٩٤	٢٤ ٢٥٥	٣ ٦٣٠	٣ ٦٠٠	٣٥ ٦٢٤	٢٧ ٨٥٥	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

(أ) مبلغ تقرر على أساس التخصيصات المؤقتة المجراة في وقت الموافقة على البرنامج القطري الخامس. ولم توضع في الاعتبار مشاريع البرنامج القطري الرابع التي تم الإبلاغ عنها.

(ب) لا يتعلق التوزيع الفعلي إلا بالمشاريع/البرامج التي تمت الموافقة عليها في إطار البرنامج القطري الخامس.

ثالثا - تقديرات المساعدة التكميلية المقدمة من مصادر أخرى

	وقت صياغة البرنامج القطري	وقت إجراء استعراض منتصف المدة
ألف - أموال يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارتها	١٢ ٧٠٠ ٠٠٠	١٤ ٠٤٤ ٠٦٨
باء - موارد أخرى مقدمة من الأمم المتحدة	١٠٩ ١٠٠ ٠٠٠	١١٢ ٧٥٠ ٠٠٠
جيم - موارد مقدمة من أطراف أخرى غير الأمم المتحدة	-	-
المجموع	١٢١ ٨٠٠ ٠٠٠	١٢٦ ٧٩٤ ٠٦٨

- - - - -